النضال الفلسطيني لحماية تطبيق حق العودة*

تأتي هذه الندوة في هذا الوقت بالذات من تاريخ القضية الفلسطينية الوطنية حيث يزداد الضغط والحراك السياسي قبل أنابوليس وبعده، إذ أخفق فريقا التفاوض الفلسطيني والإسرائيلي في التوصل إلى إعلان مشترك؛ ذلك لأن قضية اللاجئين الفلسطينيين تشكل واحدة من العقد الرئيسة التي يوجد فيها تباين كبير في المواقف ما بين النفي التام الذي يعتمده الموقف الإسرائيلي والمطلب الكامل الفلسطيني بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين، وما ينتظره من ضغوطات لفرض موقف القوي وموقف الداعم الأمريكي الذي يساند المطلب الاسرائيلي، فإن حركة النضال الشعبي لحماية تطبيق حق العودة في امتحان حقيقي هذه الأيام.

وفي هذا الإطار فإن الحديث عن النضال الفلسطيني لحماية تطبيق حق العودة في هذا الوقت بالذات يكتسب أهمية خاصة تتناسب والموقف والمناسبة، رغم أن حركة النضال الفلسطيني تستند إلى شريحة واسعة مناضلة مستعدة للنضال رغم تسعة وخمسين عاما من النكبة، مؤمنة ومتمسكة بحق العودة، وحارسة للذاكرة الوطنية وللحق الفلسطيني، إلا أنها بحاجة لمزيد من الجهد لمواجهة ما ينتظرها مستقبلا.

رغم مرور السنين لم تضعف همتهم حتى دون وجود إطار معني مباشرة بتنظيم العلاقة وحركة التضامن والاحتجاج، وخصوصا في ظل الامتداد الواسع والتوزع على الشتات في العالم، ومع ذلك فإنهم متواصلون- ويشكلون جسرا

* **أحمد حنون**، المنسق العام لمركز اللاجئين والشتات الفلسطيني (شمل)/ فلسطين

بين الماضي والحاضر، بين الشتات والمغترب والوطن المحتل- في النضال لحماية تطبيق حق العودة، ويسعون لبناء الذاكرة الجماعية الوطنية للشعب الفلسطيني وللأجيال الناشئة لتنفي عنهم مقولة أن الكبار يموتون والصغار ينسون.

إلى جانب ذلك هناك جهد أكاديمي علمي تنويري تثقيفي من أجل تسليط الضوء بل الأضواء على قضية وطنية وإنسانية مهمة ذات أبعاد متعددة ومتشعبة ممتدة منذ زمن، وهذه المبادرة الأكاديمية مشكورة ومقدرة لدى الباحثين واللاجئين والمهتمين.

رغم مرور ٥٩ عاما من نكبة التطهير العرقي المسلح الذي قامت به العصابات الصهيونية بحق الشعب الفلسطيني من قتل وطرد وتهجير، والذي تم في إطار أوسع حرب تطهير عرقي «إبادة جماعية» لإحلال شعب مكان شعب بالقوة المسلحة والقتل والترحيل الجماعي القسري، فإن حركة النضال الفلسطيني لحماية تطبيق حق العودة في تصاعد وتطور وتوسع وتزايد وزخم رغم العقبات التي تواجهها، محمولة بالحرص على حفظ حق العودة من المؤثرات ضده.

إن الحركة «حركة النضال الشعبي الفلسطيني لحماية تطبيق حق العودة» ليست حركة موحدة منظمة، وإنما هي فعالية أو مجموعة من المطالبات التي تتم للتعبير عن رفض تجاهل حق العودة سواء بإسقاطه أو التوطين، والإصرار على التمسك به غير منقوص إلى البيوت التي هُجِّر أهلها منها، والمطالبة بالتعويض عن سنوات المعاناة والقهر. وإن النضال الفلسطيني لحماية تطبيق حق العودة هو جزء من النضال الوطني الفلسطيني في الإطار الوطني للحقوق الوطنية الفلسطينية.

ربما يكون هبوط السقف السياسي الفلسطيني أحد الأسباب الرئيسة التي أدت لطرح قضية اللاجئين قضية مستقلة، رغم أنها جزء لا يتجزأ من القضية الوطنية الفلسطينية، وربما يكون اتفاق أوسلو الذي وقع بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل هو البداية في عملية فصل موضوع اللاجئين ومنحه موقعا مستقلا، علما أن اللاجئين الفلسطينيين كانوا دوما ولا يزالون يشكلون واجهة النضال الفلسطيني، وحقُّ العودة أساس في إطار الحقوق الوطنية، وهو حق طبيعي.

لا يمكن فصل موضوع اللاجئين الفلسطينيين عن السياق الوطني العام للقضية الفلسطينية، وإن كانت حالة الانقسام العمودية داخل البيت الفلسطيني أدت أيضا إلى تبعات وارتدادات لاحقة للهزة العنيفة التي أصابته.

وعندما تأسست منظمة التحرير الفلسطينية منظمةً للاجئين في الداخل والخارج، وانطلقت الانتفاضة الأولى عام ١٩٨٧م في مخيم جباليا ومخيم بلاطة، وبعد سنوات طويلة ظهر أن اللاجئين مقتنعون بصعوبة إيجاد حل لقضيتهم رغم قناعتهم التامة بأن أي حل يجب أن يستند إلى حقهم في العودة إلى بيوتهم التي هُجّروا منها، وبذلك فإنهم يراهنون دوما بأن أي حل مهما بذل له من الجهد لا يمكنه أن يرى النور؛ وذلك لسببين:

- القناعة بأن إسرائيل لا تريد التوصل إلى حل بالاعتراف بمسؤوليتها عن عمليات التطهير التي جرت عام ١٩٤٨م، وبالتالي عدم تحمل المسؤولية عما حدث.
- أن اللاجئين يعتبرون دورهم يأتي بعد الاتفاق على أي حل، سواء كان ذلك الدور لإفشال الحل والنضال لإفشاله، أو للمساندة في تطبيقه إذا حقق مطلبهم.

وكلا هذين السببين لا يستند إلى استراتيجية نضال فعالة لحماية تطبيق حق العودة، رغم التطور الذي حصل على حركة النضال من أجل الحفاظ على هذا الحق.

لا زالت حركة النضال الفلسطيني دون المستوى الذي تستطيع فيه مواجهة المخاطر والقرارات والتحديات التي تتهدد حق العودة، وخصوصا في ظل عملها الموسمي غير المنظم، ولا يمكن أن يشكل تراكما كونه يعتمد على ردود فعل من مواقف وقرارات، أو إحياء لمناسبات، أو إصدار البيانات. فالجهد المبذول للنضال الفلسطيني فيما يتعلق بحماية حق العودة ينقصه التنظيم والتنسيق الفعال، وكذلك ينقصه التمويل اللازم لتفعيل هكذا موضوع مركزي. إضافة إلى ابتعاد فصائل العمل الفلسطيني عن العمل المباشر والفاعل والمشاركة الفعلية واعتماد التمثيلية الرمزية التي تتم في إطار اللجان المعنية بإحياء ذكرى النكبة الفلسطينية، فلا بد لها من استقطاب قيادات سياسية تعمل معها بنفس الإطار حتى لا يكون جهدا متناثرا دونما نتائج.

على خلاف ما هو متوقع فقد انطلقت حركة النضال الفلسطيني لحماية تطبيق حق العودة من مخيمات الوطن، ومن الداخل الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة ١٩٤٨م معا، ففي الذكرى الثانية والخمسين من النكبة وفي مدينة الناصرة عقد ممثلو اللاجئين الفلسطينيين ولجنة المهجرين الفلسطينيين في الداخل مؤتمرا تحت شعار «لا سلام دون تنفيذ حقنا في العودة إلى منازلنا وممتلكاتنا»، الأمر الذي يؤكد بشكل واضح بأنه إذا كان من يسكنون على بعد أمتار من بيوتهم يرفضون التوطين ويتمسكون بحق العودة فإن هذه الرسالة

لقيت صداها لدى اللاجئين الفلسطينيين في العالم في الشتات والمغترب، ومما لا شك فيه أن الارتفاع الواضح في حرية التعبير عن الرأي والعمل الوطني في مناطق السلطة الوطنية قد ساهم إلى حد كبير بتوسع الحركة لتمتد وتتوسع.

– الشتات الفلسطيني

توسعت حركة النضال الفلسطيني في الدفاع عن حق العودة بشكل كبير وواضح، وبشكل تراكمي، بالاستفادة من تجربة الداخل الفلسطيني: أي الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، وكذلك النضال الفلسطيني المستمر من داخل حدود ٤٨ في فلسطين المحتلة.

لقد شكّل الداخل الفلسطيني محور التحرك الشعبي والقيادة الشعبية للقضية الوطنية منذ اندلاع الانتفاضة في ١٩٨٧م؛ إذ مثل الداخل مركز القيادة لجميع الفلسطينيين في العالم، وتصاعدت المظاهرات المؤيدة للشعب الفلسطيني لمناصرة الانتفاضة الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني والنضال الفلسطيني، ولكن بعد عام ٢٠٠٠م تحدد النضال الفلسطيني بشكل أكبر في قضية اللاجئين الفلسطينيين على شكل تظاهرات لإحياء ذكرى النكبة والمحاضرات والندوات.

وانبثقت لجان عن مجموعة من أحزاب سياسية أردنية، ومجموعة عائدي لبنان وسوريا عام ٢٠٠٠م، إضافة إلى لجنة العودة في السويد والدنمارك وفرنسا واليونان وألمانيا وهولندا وبريطانيا، وفي الولايات المتحدة وكندا عُقد مؤتمر بوسطن في نيسان ٢٠٠٠م، وتضم هذه اللجان مثقفين لهم نشاطهم ومشاركتهم في إطار الدفاع عن حق العودة.

وفي هذا السياق تشكّلت مجموعات متعددة مهتمة بقضية اللاجئين وحق العودة، فتم تشكيل الائتلاف الفلسطيني للجان الدفاع عن حق العودة، ويعد الأبرز بعد عام ٢٠٠٠م، وبعد لقاءات متعددة في السويد وقبرص أُعلِن في بروكسل بلجيكا ٢٠٠١م عن ميلاد الائتلاف كجسم جماهيري تنسيقي، وتوالت اللقاءات من سانت مارتن الدانمارك ٢٠٠٢م، وكذلك لندن ٢٠٠٣/٢٠٠٤م. وتم تشكيل الكونفدرالية الأوروبية لحق العودة، ولجنة المهجرين داخل حدود ٤٨، واللجنة الوطنية العليا لإحياء ذكرى النكبة.

كل هذه الجهات معنية بفعاليات إحياء ذكرى النكبة، إضافة إلى أجسام ومسميات متعددة، منها التجمع الشعبي للدفاع عن حق العودة، ولجنة حق العودة وشؤون اللاجئين.

ويمكن وصف نشاط حركة النضال الفلسطيني بأنها:

١. عمل موسمي ديمقراطي وطني وحدوي.

٢. يعتمد على المبادرات من الأفراد والهيئات الشعبية.

٣. سلمي يهدف إلى تسليط الضوء على قضية اللاجئين الفلسطينيين، ولفت الانتباه لها، وحشد الرأي العام والمناصرين، وقد يكون نشاطها محصورا من حيث مشاركة النخبة ولكنه واسع من حيث مشاركة كل فئات المجتمع.

أهداف حركة النضال لتطبيق حق العودة

١. أهمية الإبقاء على موضوع حق العودة حيا.

٢. مقاومة محاولات النيل من حق العودة.

٣. رفع الوعي ونشر الثقافة.

٤. اجتذاب المناصرين.

٥. الضغط على أصحاب القرار.

٦. متابعة الموقف القانوني والملاحظات القانونية ضد مجرمي الحرب.

٧. تطوير الخطاب سياسيا وواعيا قادرا على مخاطبة الرأي العام.

٨. إفشال المشاريع الهادفة إلى إسقاط قضية اللاجئين، مثل وفاة وثيقة جنيف، فهل يسمع أحد بالوثيقة! وكذلك وفاة مبادرة إيلون- نسيبة، أو ما عرفت بمبادرة الهدف، رغم الدعم السياسي والمالي.

الوضع الحالي

لا تخلو مدينة أوروبية أو عاصمة من مظاهرات مؤيدة للشعب الفلسطيني في الإطار العام لحقوق الشعب الفلسطيني واللاجئين الفلسطينيين، ولكن النضال الفلسطيني أصبح أكثر تميزا في طرح قضية اللاجئين وأبعادها القانونية والإنسانية والمستندة إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وفي المقدمة منها القرار ١٩٤.

إن أهم إشكاليات العمل الشعبي فيما يخص حق العودة هو عدم مأسسة العمل في أوساط جمعيات الدفاع عن حق العودة للاجئين الفلسطينيين، وكذلك اعتماد هذه الجمعيات على أشخاص، ولذلك فإن جعل الأمور شخصية هو الأساس في بعض تلك الجمعيات، مما يعني الضعف وعدم الاستمرارية، رغم إيجابيته في بعض الأحيان.

وهنا لا بد من الحديث في ختام هذه الورقة عن أن الفاعلين في قضايا

اللاجئين هم مناضلون مؤيدون لحق العودة، أو طامحون يستخدمون المد الجماهيري والشعبي لموضوع اللاجئين الفلسطينيين لتحسين أوضاعهم ومكانتهم. الواقع أن هذا الخلط يشكل حالة إرباك كبيرة فيما يتعلق بعمل اللاجئين؛ إذ إنه يضعف إمكانية تطور الوضع المؤسسي لنضال الفلسطينيين في حماية حق العودة وتطبيقه، ولكن الإطار الأهم والأوسع لهذه الجهود يبقى هو منظمة التحرير الفلسطينية كأهم تنظيم شعبي وطني للشعب الفلسطيني، والتي أعادت تفعيل العمل في دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية، وهذا ما تُجمع عليه جميع اللجان العاملة في إطار حق العودة.

وفي هذا المقام لا بد من الإشارة للإنجاز الذي تم من لجنة المهجرين في الحصول على حكم قضائي باستعادة أراضي الروحة (وهي قرية في منطقة وادي عارة في المثلث في الجليل) والتي كانت منطقة محظورة عليهم، وكذلك نضالهم المستمر للعودة إلى أراضيهم وبيوتهم التي تبعد أمتارا عن بيوتهم الحالية، وكذلك استمرار نضالهم في استعادة أراضي قرى أقرط وبرعم، وما زال مستمرا، ورغم ذلك فإن الجهد المبذول بحاجة إلى مزيد من المشاركة والجهد والتنظيم من حيث العمق عربيا ودوليا، وكذلك الخطاب الإعلاميّ مدعّما بالوثائق والروايات الموثّقة والمواد الإعلامية والأفلام الوثائقية والروائية والإنتاج السينمائي والأبحاث.